الفصل الخامس

العثمانيون في عصر الضعف والانحطاط
٩٧٤ - ١٢٩٣هـ / ١٥٦٦ - ١٨٧٦م

لم يطل عصر القوة في الخلافة العثمانية، إذ لم يزد كثيراً عن النصف قرن، ولم يشمل سوى عهد خليفتين هما سليم الأول وابنه سليمان القانوني. وهما الخليفتان الأوليان وجاء عصر الضعف بعدهما مباشرة، وبدأ الخط البياني للخلافة العثمانية بالهبوط باستمرار، وإن كان يتوقف عن الهبوط، ويسير مستوياً في بعض المراحل لقوة بعض الخلفاء النسبية أم لهمة حاشيتهم وخاصة الصدر الأعظم[١].

غير أن مقدمات ضعف الدولة قد اتضحت في عهد السلطان سليمان، إذ وقع السلطان تحت تأثير زوجته روكسلانا التي تدخلت للتآمر ضد الأمير مصطفى ليتولى ابنها سليم الثاني الخلافة بعد أبيه. وكان مصطفى قائداً عظيماً ومحبوباً من الضباط، مما أدى إلى سخط الانكشارية ونشوب ثورة كبرى ضد السلطان وأخمدها السلطان سليمان. وبذلك تم القضاء على مصطفى وابنه الرضيع وكذلك قتل السلطان ابنه بايزيد وأبناءه الأربعة بدسيسة من أحد الوزراء[٢]. ومن مظاهر الضعف في عهد سليمان بدء انسحاب السلطان من جلسات الديوان، وبروز سطوة الحريم والعجز

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١١١.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٠٢.

عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نشوب القلاقل الشعبية في الروميلي والأناضول.

عوامل ضعف الدولة العثمانية:

١ - **الترف:** أدى الترف إلى انغماس السلاطين في حياة الفسق واللهو بحيث أصبحوا يقضون أوقاتهم في الملذات وقضاء أوقاتهم بين الحريم وقد أدى ذلك إلى الابتعاد عن أمور الحكم وتركها للصدور العظام وللحريم، فانعكس ذلك على ضعف السلاطين، وعدم قدرتهم على تسيير أمور الدولة وقيادة الجيش، مما أثر على أوضاع الدولة بشكل عام.

٢ - **سيطرة العقلية العسكرية:** هذه العقلية تنزع إلى حل الأمور بالسيف، وتبتعد عن الدراسة والتخطيط ومناقشة الموضوعات، وكانت سيطرتها عامة سواء أكان على الخلفاء أم على أبنائهم أم على ضباط الانكشارية، ثم الولاة فالسلاطين أو الخلفاء كانوا يربون تربية عسكرية وإسلامية. وفي بداية الأمر كان الإيمان هو الأقوى وهو المحرك، وحل محل الإيمان السيف وأصبح السلطان يقتل أقرب الناس إليه وضعفت الأسرة الحاكمة، أسرة آل عثمان، وأصابها عدم التماسك والتجزئة، بسبب الشك والريبة الذي وصل إلى حد القتل في كثير من الأحيان، بسبب رغبة كل زوجة من زوجات السلطان في أن يكون ابنها هو الحاكم.

ولما كان الانكشارية هم عماد الجيش، فقد أحرزوا انتصارات عظيمة، وأعطيت لهم امتيازات، وقدمت لهم إقطاعات فمالوا إلى حياة الدعة والراحة. وبدأت علامات الضعف تظهر على الجيش. وكان السلطان يخرج على رأس الجيش للقتال فيزيد ذلك من قوة المقاتلين،

ويرفع من روحهم المعنوية، فلما قوي أمر الانكشارية أصبحوا لا يخرجون للقتال إلا إذا خرج السلطان معهم، وهذه بداية التذمر، وفي عهد السلطان سليمان سمح لأكبر ضابط في قيادة الجيش، وهنا يصبح الضابط ذا شأن، فتصبح له متطلبات مما يؤدي إلى فساد الأمور، علاوة على أن الانكشارية كانوا يتدخلون في اختيار السلطان وفي شؤون الحكم. وقد أدى ذلك إلى تحول الانكشارية إلى عنصر شغب وفوضى بعد أن توقفت الفتوحات، واقتصر دورهم على أعمال التمرد والعصيان والاعتداء على الأموال والأرواح، وزاد الأمر سوءاً أن الجيش الانكشاري أصبح يتدخل في السياسة وشؤون الحكم[1].

فسيطرة القوة العسكرية تضعف الدولة لأن العسكري بطبعه يحب التسلط ويفكر بسيفه لا بعقله. وإعطاء العسكريين امتيازات، ومحاولة إرضائهم باستمرار يجعلهم يفكرون باستخدام قوتهم إن لم تحقق رغباتهم. وهذا ما جر على الدولة البلاء. فالعسكريون يجب أن يبقوا في معسكراتهم، تقدم لهم حقوقهم، ويقدمون واجباتهم ولا يتدخلون في شؤون البلاد، إلا إذا دعت الضرورة لذلك[2].

٣ - **فساد الإدارة:** فقد ترك السلاطين أمور الدولة لكبار موظفيهم الذين انغمسوا في الفساد، فانتشرت الرشوة والمحسوبية والاختلاس وبيع الوظائف، وفي الولايات قام الولاة بحركات انفصالية واستقلالية عن الدولة.

٤ - **الامتيازات الأجنبية:** لقد منحت الاتفاقات الأجنبية الدول الأوروبية امتيازات وحقوقاً للتدخل في شؤون الدولة عن طريق رعاياها من النصارى، وأصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة للحكام، ونجم عنها

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١١١ ــ ١١٣.
(٢) نفس المرجع.

خروج الرعايا الأجانب عن طاعة أوامر الدولة مما سبب ضعفاً للدولة وأحياناً قيام حركات تمرد وثورات[1].

٥ - **أسباب أخرى**: سوء نظام جباية الضرائب، واتساع الدولة وتعدد عناصرها وعدم وجود رابطة قومية بينهم، والزواج من أجنبيات، وعدم وجود خطة واضحة في استراتيجية الدولة بعد الفتوحات الواسعة، ومعاداة الدول الأوربية للدولة العثمانية، وانتشار الجمعيات السرية والتنظيمات، وتعدد الجواري والمحظيات. والانصراف نحو العلم المتأثر بالحضارة الغربية.

٦ - أهم أسباب الضعف مخالفة منهج الله، فالدولة العثمانية منذ أن قامت كانت العاطفة الإسلامية جياشة قوية. فلما تبعها التربية الإسلامية والتدريب السليم للنظام العسكري الجديد كانت القوة وكان الفتح وكان التوسع. فلما ضعفت التربية الإسلامية زادت أعمال السلب والنهب والفسق والفجور، واستمر الانحراف وظهرت حركات العصيان وفقدت الدولة هيبتها بسبب انصراف السلاطين إلى ملذاتهم[2].

وهناك أسباب خارجية منها:

١ - مواجهة النمسا وروسيا للدولة العثمانية بقصد التوسع في البلقان.

٢ - نهضة أوروبا في شتى المجالات بفضل التقدم العلمي، وما نجم عن ذلك من قوة الغرب في نفس الوقت الذي أهمل فيه العثمانيون الجانب العلمي ليتقووا مادياً، فالدراسة والبحث ومتابعة التطور والنتائج تؤدي إلى الابتكار والاختراع الذي تستفيد منه الدولة لتصد أعداءها بل تتفوق عليهم[3].

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٠٨ ــ ١٠٩، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) د/عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، دمشق ١٩٦٠، ص ٢٧٥.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٠٤.

تولى في هذه المرحلة خمسة عشر خليفة ويعد أكثرهم مغموراً، إلا من حدثت في أيامه أحداث جسام فسلطت الأضواء عليه، وهو سليم الثاني بسبب شهرة أبيه وبصفته أول الخلفاء الضعفاء. وبدأت سلطة الدولة تنحسر عن أجزاء من أملاكها حتى لم يبق لها إلا القليل ثم انهارت. وإذا كانت هذه المرحلة قد طالت إذ زادت على قرنين (٩٧٤ ـ ١١٧١ هـ/١٥٦٦ ـ ١٧٥٧ م). فذلك يعود لهيبة الدولة السابقة، واتساع رقعتها، والعاطفة الإسلامية، واختلاف الدول الأوربية فيما بينها على التقسيم[١].

السلطان سليم الثاني (٩٧٤ ــ ٩٨٢ هـ/١٥٦٦ ــ ١٥٧٤ م)

تولى الحكم في ٩ ربيع الأول سنة ٩٧٤ هـ، وبايعه شيخ الإسلام أبو السعود وكذلك العلماء والوزراء والأمراء، وزار أضرحة أجداده ثم قابل الصدر الأعظم صوقللي محمد باشا.

اتصف بالشهامة والشجاعة والتقوى والورع وحب الخير. ضاعف مرتبات الحرمين الشريفين وبنى مسجداً في أدرنة، وصنع جسراً في استانبول وأصلح جامع أياصوفيا من آثار الزلزال. ووصل نهر رتن بنهر الفولجا ليربط البحر الأسود ببحر الخزر، كما طلب أهل قازان منه ليسهل تسيير سفنهم وجيوشهم خشية استيلاء الروس على بلادهم. ولكن المشروع توقف بسبب الحوادث والتمردات ولولا وجود الوزير صوقللي محمد باشا وشهرته السياسية لتفاقم الوضع وبفضله هدأ الأوضاع وأزال الارتباكات[٢].

اعترفت النمسا بالسلطان، وأرسلت بعثة لتهنئته وعقد معاهدة معه، بحيث تستمر النمسا في دفع الجزية وبقاء الروابط القديمة معه.

---

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٢٤ ــ ١٢٥.

(٢) إسماعيل سرهنك باشا، المرجع السابق، ص ١٠٩ ــ ١١٠.

كما اعترف ملك النمسا بتبعية أمراء النمسا (ترنسلفانيا والأفلاق) إلى الدولة العثمانية. وهنأه كذلك شاه إيران طهماسب وأمراء الأفلاق والبغدان وسفراء فرنسا والبندقية[1].

وهكذا فإن السلطان سليم قد عقد صلحاً مع النمسا عام (٩٧٦هـ/١٥٦٨م) اعترفت فيه الدولة العثمانية بأملاك النمسا في المجر. وحددت المعاهدة مع فرنسا عام (٩٧٧هـ/١٥٦٩م) والتي أكدت على علاقات فرنسا بالدولة العثمانية وعلى الامتيازات والتي كانت عاملًا من عوامل ضعف الدولة العثمانية وتدخل الدول الأوروبية في شؤونها.

وقضت الدولة العثمانية على عصيان البصرة الذي قام به ابن عليان وفرضت عليه جزية سنوية مقدارها ١٥٠٠ ليرة ذهب. كما تم فتح بلاد اليمن وقهر ثوارها بزعامة المطهر بن شرف الدين وذلك عام (٩٧٦هـ/١٥٦٠م). وتم فتح جزيرة قبرص عام (٩٧٨هـ/١٥٧٠م) وكانت تتبع البنادقة الذين اعترفوا بتبعية قبرص للعثمانيين وحدث تمرد في إمارة البغدان عام (٩٨١هـ/١٥٧٣م) لكنه فشل وتم القضاء عليه. وتوفي السلطان سليم في عام (٩٨٢هـ/١٥٧٤م) بعد أن حكم ثمانية أعوام[2].

غير أن العثمانيين قد اهتموا ببناء السفن الحربية، وقام الأسطول العثماني بمهاجمة قبرص وكريت وانضم إليه باي الجزائر ثم اتجهوا إلى سواحل البانيا. واستولى العثمانيون على جزيرتي كورفو وكتالونيا ووطدت القوات العثمانية نفوذها في لبانتو عام (٩٧٨هـ/١٥٧١م). غير أن أساطيل اسبانيا قد جاءت لمساعدة البنادقة كما جاء أسطول نصراني آخر من صقلية والبابا ونابلي ومالطة يقوده أميرال إسباني دون جوان.

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٢٦.

وجرت معركة بين الطرفين هزم فيها العثمانيون وخسروا مئتي سفينة وقتل بينهم عشرون ألفاً في حين خسر العدو الصليبي ثمانية آلاف وسفن أخرى.

وكان للمعركة نتائج على دول أوربا حيث قامت ببناء الكنائس شكراً لله على انتصارها بينما انصرف العثمانيون إلى بناء السفن وتقوية الأسطول العثماني حتى صارت الأساطيل العثمانية أقوى وأعظم مما كانت عليه قبل ذلك[1].

وقد حقق الأسطول العثماني انتصارات في بلاد الموره (مياه نفارين) وهرب البنادقة، كما غزا الأسطول العثماني إيطاليا وسواحل البندقية. ونجح العثمانيون في القضاء على الأسطول الإسباني الذي سيطر على تونس ونجحوا في إعادة تونس إلى حظيرة الدولة العثمانية. وهكذا أصبح العثمانيون حكاماً على البحر المتوسط[2].

ولم يمض عام على تثبيت أقدام العثمانيين في تونس، حتى وهنت صحة السلطان سليم وتوفي في العام التالي، وقد كان كريماً رحيماً محباً للعلم والعلماء وأهل الخير، وضاعف الصدقات لأهل الحرمين الشريفين، كما أمر بإعادة بناء المسجد الحرام والمنشآت وكل ما يتصل بوجوه الخير والبر والإحسان[3].

السلطان مراد الثالث (٩٨٢ ــ ١٠٠٣ هـ/١٥٧٤ ــ ١٥٩٤م)

تولى العرش بعد وفاة والده، اهتم بالعلوم وله شعر بليغ بالعربية والفارسية والتركية، وكان يميل إلى علم التصوف محباً للعلماء تقياً.

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١١١ ــ ١١٢.

(٢) نفس المرجع.

(٣) النهروالي، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

وصرف للجنود عطايا الجلوس ومقدارها (١١٠,٠٠٠) ليرة ذهبية، فمنع الاضطرابات التي كانت تحدث عادة إذا تأخر صرف تلك الهبات[١].

عمل السلطان مراد على إتمام الأعمال وتنفيذ السياسة التي انتهجها والده من قبل، ففي عهده قام بعدة حروب في أماكن مختلفة. ففي عام (٩٨٢هـ / ١٥٧٤) هرب ملك بولونيا هنري دي فالوا وذهب إلى فرنسا، فأوصى الخليفة العثماني أعيان بولونيا بانتخاب أمير ترانسلفانيا ملكاً عليهم، ففعلوا، وصارت بولونيا (بولندا) فعلًا تحت حماية العثمانيين وتابعة للدولة العثمانية عام (٩٨٣هـ / ١٥٧٥م). واعترفت النمسا بذلك في معاهدة الصلح التي أبرمتها مع الدولة العثمانية عام (٩٨٤هـ / ١٥٧٦م) ومدتها ثماني سنوات، وأغار التتار على حدود بولونيا عام (٩٨٤هـ / ١٥٧٦) فاستنجدت بالسلطان العثماني فأعلن حمايتها بمعاهدة رسمية[٢].

وفي عام (٩٨٥هـ / ١٥٧٧م) قامت ثورة في مراكش، واستعان زعيمها الشريف محمد المتوكل السعدي بالبرتغاليين، واستمد سلطان مراكش عبد الملك بالسلطان مراد فأنجده، وأرسلت قوة من طرابلس اشتبكت مع البرتغاليين في معركة القصر الكبير جنوب طنجة انتصر فيها العثمانيون وحلفاؤهم على البرتغاليين وأنصارهم، وأعيد السلطان الشرعي إلى حكمه وشكر السلطان العثماني ودعا له بالنصر والتأييد[٣].

وفي عام (٩٨٥هـ / ١٥٧٧م) وإثر حدوث اضطرابات في بلاد فارس في أعقاب وفاة طهماسب، أرسل العثمانيون حملة عسكرية تمكنت من اجتياز بلاد القوقاز وفتحت مدينة تفليس وكرجستان

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٢٢، ص ١٢٨.
(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥٠٤.
(٣) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(الكرج). ودخل العثمانيون بعدها تبريز عام (٩٩٣هـ / ١٥٨٥م) تمكنت فيها جيوش مراد من السيطرة على أذربيجان والكرج (جورجيا) وشيروان ولوزستان. فلما تولى الشاه عباس الكبير حكم فارس، سعى إلى إقامة صلح مع العثمانيين، تنازل بمقتضاه عن تلك الأماكن التي أصبحت بيد العثمانيين، كما تعهد بعدم سب الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول ـ أبو بكر وعمر وعثمان ـ في أرض مملكته، وبعث بابن عم له يدعى حيدر ميرزا رهينة إلى استانبول لضمان تنفيذ ما اتفقا عليه[١].

وجدد السلطان مراد الامتيازات القنصلية مع فرنسا والبندقية، وكلف الوزير صوقللي باشا بتنفيذ ذلك وزاد على بنود هذه الاتفاقيات ما يهم البلدين (فرنسا والبندقية) ومنها حصول السفير الفرنسي على الأولوية في الاحتفالات والسماح للسفن الأوربية بدخول الموانئ العثمانية تحت ظل العلم الفرنسي باستثناء البندقية. وحصلت انجلترا بعد ذلك على امتيازات تجارية كفرنسا تماماً[٢].

وقد قامت حركات تمرد وعصيان في الولايات العثمانية على أيدي الانكشارية بعد توقف الحروب، وكان السلطان قد كلفهم بحرب المجر غير أنهم هزموا أمام النمسا التي ساندت المجر، واحتلت عدة قلاع حصينة استردها سنان باشا بعد ذلك. كما أعلن أمراء الأفلاق والبغدان وترانسلفانيا التمرد وانضموا إلى النمسا في حربها مع العثمانيين. فسار إليهم سنان باشا عام ١٠٠٣ هـ/١٥٩٤ م غير أنه لم يحرز النصر وخسر عدة مدن[٣].

---

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥٠٣ - ٥٠٤.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٣٥، وانظر كذلك محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٣) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٢٧ - ١٢٨.

وأعقب ذلك ضعف البندقية من كثرة الحروب البحرية، ولهذا سارت في طريق السلام مع الدولة العثمانية، كما ضعفت إسبانيا بعد هزيمة أسطولها في معركة الأرمادا البحرية الشهيرة وتوقفت عن الحركات العدوانية في البحر المتوسط. أما إيطاليا والبابا فكانا منشغلين بالحروب الداخلية. وهكذا فإن الأسطول العثماني كان حرّاً في البحر المتوسط بحيث أصبح سيد البحار وابتعدت القوة البحرية الأجنبية عن منطقة البحر المتوسط.

وخلال فترة حكم السلطان مراد تعرض الصدر الأعظم صوقللي محمد باشا لطعنة قاتلة عام (٩٨٦هـ / ١٥٨٩م) وخلفه سنان باشا. غير أن صوقللي باشا تمكن بمهارته العسكرية من قهر أعداء الدولة وحافظ على هيبتها وقوتها ونفوذها. كما قوى الأسطول العثماني، وأصلح أمور الإدارة بكفاءة حتى أصبحت الدولة مهيبة الجانب. وأبرم الصلح مع عدد من دول أوربا المعادية للدولة العثمانية. وبموته ضعفت الدولة وقامت المشاحنات بين الصدور العظام، وارتبكت أحوال البلاد، وتمردت بعض فرق الجيش ولم تتمكن الحكومة من ردعهم، كما كثر عزل الصدور العظام، وتمردت الانكشارية مما أدى إلى خروج بولونيا عن الدولة العثمانية وحربهم لها[1].

السلطان محمد الثالث (١٠٠٣ ـ ١٠١٢ هـ/١٥٩٤ ـ ١٦٠٣ م)

تولى السلطة وعمره ٢٩ سنة، وكان والياً على مغنيسيا، قتل[2]

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) يقال إن السلطان محمد الفاتح أصدر قانوناً يناشد فيه خلفاءه أن يبدأوا ولايتهم العرش بقتل إخوتهم. انظر د/أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٠. نقلًا عن المجتمع الإسلامي والغرب، تأليف جب وبوون، وترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، حـ ١، ص ٥٤.

جميع إخوته الذكور وعددهم ١٩ أميراً، وإن كان هذا العمل يتنافى مع جميع أحكام الشريعة الإسلامية، كما قضى على أتباع السراي السلطانية وعين فرهاد باشا قائداً للبحرية وصدراً أعظم بدلًا من سنان باشا. وكان السلطان تقيّاً محباً للعدل والإنصاف يميل إلى العلماء والمصلحة، محباً للعلوم والصناعة، عادلًا مستقيماً. ولكن طول زمن الحروب مع دولة النمسا شغلته عن كل شيء[1].

أعماله الحربية والحرب مع النمسا:

واجه السلطان قبل توليه الحكم الحروب مع دولة النمسا والمجر، كما شهد عصيان أمير الأفلاق ملك الأردل، وتحركات النمسا، فصدت الدولة العثمانية هجومهم الذي قاموا به لاحتلال المجر، غير أن جيوش النمسا نجحت في احتلال قلعتي بكرش وترغوشتة، بعد مقتل الحاميتين. وكان العثمانيون قد اهتموا بتحصينها تحصيناً جيداً غير أنهم، فشلوا في المحافظة عليها وهزم الجيش العثماني ولكن الوزراء وشيخ الإسلام شجعوا السلطان على مواجهة النمسا، فزحف الجيش العثماني إلى بلغراد واستولى عليها عام (١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م)، فوقعت معركة كبيرة بين الطرفين هزم فيها العثمانيون، غير أن العثمانيين استطاعوا تحويل الهزيمة إلى النصر بفضل إيمانهم وتشجيع شيخ الإسلام سعد الدين أفندي للمقاتلين المسلمين. وقتل من الفرنجة مئة ألف وغنموا غنائم كثيرة. وقد أعاد ذلك سمعة كبيرة وهيبة للدولة بعد عصر السلطان سليمان القانوني.

وتولى الصدارة إبراهيم باشا في أعقاب وفاة سنان باشا، وفشل قادة الجيوش العثمانية في محاربة الجيوش الأجنبية، غير أن السلطان محمد الثالث أعدم ساطورجي باشا قائد الحملة العثمانية في المجر، وعهد إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا بقيادة الجيش وفتح قلعة قنيثرة أشهر حصون

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٢٩ ــ ١٣٠.

بلاد النمسا، وهزمت جيوش ميخائيل بك في المجر بعد تمرده على الدولة. وحاولت النمسا استرداد القلعة غير أن الدولة العثمانية تمكنت من المحافظة عليها بقيادة تريباكي حسن باشا وهزم جيش النمسا وعدده خمسون ألفاً وغنم ذخائر ومدافع، وكافأه السلطان على هذا النصر[1]. وتوفي إبراهيم باشا وخلفه يمشجي حسن باشا صدراً أعظم.

العثمانيون والفرس:

استغل الشاه عباس ملك إيران انشغال الدولة العثمانية بحرب النمسا، فنقض الصلح المعقود مع الدولة العثمانية واسترد أذربيجان وشيروان وتبريز وروان[2]. وقضى السلطان محمد الثالث على ثورات الجنود والخيالة في الأناضول واستانبول، واستعانت عليهم بالجنود الانكشارية، وتوفي السلطان محمد عام (١٠١٢هـ / ١٦٠٣) وعمره ٣٧ سنة.

السلطان أحمد الأول (١٠١٢ ــ ١٠٢٦ هـ/١٦٠٣ ــ ١٦١٧ م)

تولى الحكم بعد وفاة والده وعمره ١٤ سنة ولم يجلس أحد قبله من سلاطين آل عثمان. على العرش في هذا السن، وكانت أحوال الدولة مرتبكة جداً لانشغالها بحروب النمسا في أوروبا وحروب إيران والثورات الداخلية في آسيا. فأتم ما بدأ به أبوه من تجهيزات حربية[3].

وقد اتصف بحب الخير، فأقام لأهل الحرمين الشريفين عمارة العين وكسوة البيت الحرام والحجرة النبوية الشريفة، وأصلح مآثر كثيرة بمكة، كما أنشأ وقفاً من قرى مصر على خدام الحرمين الشريفين[4].

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٣١ ــ ١٣٢.
(٢) نفس المرجع، ص ١٣٢.
(٣) نفس المرجع، ص ١٣٣.
(٤) محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ٣٧٢، بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١١.

الحرب مع النمسا عام ١٠١٥ هـ/١٦٠٩ م

عين السلطان أحمد لالا محمد باشا صدراً أعظم خليفة للصدر الأعظم يمشجي حسن باشا، حيث كان سرداراً عاماً للجيوش التي حاربت في النمسا وهو من أعظم قواد الجيوش. فاهتم بتقوية الجيوش العثمانية. وحاصر قلعة استراغون واحتلها. كما حارب أمارات الأفلاق والبغدان والأردل وعقد صلحاً معهم. ولما مات لالا باشا خلفه قبوجي مراد باشا صدراً أعظم وكان قائداً لإحدى فرق الجيش، وقد نجحت الجيوش العثمانية في هزيمة النمسا واسترداد القلاع الحصينة في مدن يانق واستراغون وبلغراد وغيرها كما نجحت الجيوش العثمانية في حربها بالمجر وهزيمة النمسا هناك. ونجم عن ذلك، قبول النمسا بطلب الصلح ودفع جزية للدولة العثمانية مقدارها مائتا ألف دوكة من الذهب، وبقيت بلاد المجر بموجب هذه المعاهدة تابعة للدولة العثمانية[١].

وجرت حروب بحرية بين السفن العثمانية وسفن إسبانيا، ورهبان القديس يوحنا في مالطة، والإمارات الإيطالية، وتراوح النصر بين الجانبين.

وجددت الدولة امتيازات فرنسا، وانجلترا، وحصلت هولندا على مثلها، كما جددت الاتفاقية مع بولونيا بحيث تمنع الدولة تتار القرم من التعدي على بولونيا، وتمنع بولونيا القازاق من التعدي على الدولة العثمانية[٢].

الحرب مع فارس:

استغل الشاه عباس ملك الصفويين في إيران هذه الحروب

(١) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١١.
(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٣١.

والثورات الداخلية، فاسترجع شمال العراق، ومدن تبريز ووان، وضعفت جيوش الدولة العثمانية، عن المقاومة، فاضطرت الدولة العثمانية إلى عقد الصلح مع الصفويين سنة ١٠٢١ هـ/١٦١٢ م فقدت بموجبه الدولة العثمانية كل ما ضمه سليمان القانوني من أراض في تلك الجهات بما في ذلك بغداد، وكان هذا بداية التراجع[١].

وأثناء انشغال الدولة بحروبها مع النمسا وفارس شهدت الدولة اضطرابات، وحركات داخلية في الأناضول (حركة جان بولاد الكردي، وحركة والي أنقرة، قلندر أوغلي) وحركة فخر الدين المعني الثاني في لبنان ـ ونجحت الدولة العثمانية في القضاء على هذه الحركات[٢].

وتوفي السلطان أحمد الأول عام ١٠٢٦ هـ/١٦١٧ م، وعمره ثمان وعشرون سنة، أمضى نصفها في الحكم. وخلفه أخوه مصطفى لأن ابنه عثمان كان صغيراً، وكان مصطفى محجوزاً بين الجواري والخدم، لذا فإنه لم يعرف شيئاً من أمور الحكم عندما آلت إليه السلطنة. ولم يلبث سوى ثلاثة شهور حتى عزل. ونصب ابن أخيه عثمان ابن الخليفة أحمد الأول رغم صغره[٣].

السلطان عثمان الثاني ١٠٢٦ ـ ١٠٣١ هـ/١٦١٧ ـ ١٦٢١م

تولى الحكم بعد عزل عمه مصطفى الأول، وكان صغيراً لم يزد عمره على الثالثة عشرة، أعلن الحرب على بولونيا لتدخلها بشؤون إمارة البغدان، وتم الصلح بين الطرفين عام ١٠٢٩ هـ/١٦٢٠ م بناء على طلب بولونيا، وطلب الانكشارية الذين تعبوا من مواصلة القتال، فغضب الخليفة

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٢) محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ٢٧٣.
(٣) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١١.

عليهم. ودبر السلطان لهم مكيدة، فلما عرفوا بذلك، ثاروا عليه، وقبضوا عليه ثم قتل بعد أن عزلوه، وأعادوا مكانه عمه مصطفى الأول عام (١٠٣١هـ / ١٦٢١م)[١].

تولى السلطان مصطفى الحكم للمرة الثانية عام ١٠٣١ هـ/١٦٢١ م إثر فتنة الانكشارية ولكنه لم يكن موفقاً في سياسته نحو اختياره للصدر الأعظم، فقد تغير الوزراء الصدور في مدته هذه سبع مرات خلال عام واحد وأربعة شهور، وكان الخلاف قد دب بين أمراء الأناضول وفرقة السباهية على استمرار الوزراء الصدور، حتى أن بعضهم لم يكمل شهراً واحداً. ونظراً لضعف السلطان وعجزه عن إدارة شؤون البلاد، تم عزله وتنصيب الأمير مراد الرابع ابن السلطان أحمد الأول سلطاناً للدولة، وبذلك تكون مدة ولايته عاماً واحداً وسبعة أشهر[٢].

السلطان مراد الرابع ١٠٣٢ ــ ١٠٤٩ هـ/١٦٢٢ ــ ١٦٣٩ م)

تولى أمر السلطنة بعد عزل عمه مصطفى عام ١٠٣٢ هـ/١٦٢٢ م، وهو أخو عثمان الثاني، ولصغر سنه فقد سيطر الانكشارية عليه. وكانت أحوال الدولة سيئة للغاية، فكان عليه إصلاح الأحوال الداخلية أولًا حتى يتسنى له التفرغ للأحوال الخارجية، لذا بدأ باستئصال الطغاة من العسكر الذين قتلوا أخاه السلطان عثمان ثم تتبع الانكشارية حتى تخلص من زعمائهم، كما أنقص عددهم، واتخذ لنفسه جيشاً جديداً يستطيع الاعتماد عليه[٣].

وكان الأمير فخر الدين المعني الدرزي قد قام بثورة في لبنان، زمن السلطان أحمد الأول، ولكن الدولة لم تتعرض له، بل تركت له

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٣٢.
(٢) محمد بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر حـ ٤، القاهرة ١٢٤ ص ٣٣٧.
(٣) نفس المرجع.

حكم البلاد مقابل جزية يدفعها للسلطان، وثار فخر الدين المعني الثاني في جبل لبنان واتصل مع دوق تسكانيا والبابا وإسبانيا واتفقوا على فتح فلسطين، وتحرك فخر الدين في محاولة للاستيلاء على بلاد الشام، غير أن الدولة العثمانية أجهضت محاولته فهرب إلى فلورنسا، وقاد ابنه الحرب ضد العثمانيين مستغلًا انشغال الدولة بالحرب مع فارس. فأرسلت الدولة العثمانية حملة بحرية استولت على السواحل السورية وحملة برية تمكنت من القضاء على علي بن فخر الدين ونقل هو ووالده فخر الدين إلى استانبول وقتل هناك عام ١٠٤٥ هـ/١٦٣٥ م[١].

أما في العراق، فإن الحرب قد اندلعت مع فارس من جديد عام ١٠٤٤ هـ / ١٦٣٤ م، فقاد السلطان مراد الجيوش بنفسه متجهاً إلى بغداد، وكان عباس شاه فارس قد استولى عليها وقتل واليها العثماني، فحاصر مراد بغداد وهدم جزءاً كبيراً من سورها ودخلها عام ١٠٤٨هـ، وقتل من جنود فارس عشرين ألفاً، ثم أقام بها مدة جدد عمارتها، وأصلح ما تهدم من سورها، وعين لها وزيراً، ثم رحل السلطان عنها إلى دار السلطنة، وتوفي بعد ذلك[٢].

السلطان إبراهيم بن أحمد (١٠٤٩ ــ ١٠٥٨ هـ/١٦٣٩ ــ ١٦٤٨ م)

تولى الحكم بعد أخيه مراد، وكانت الأحوال الداخلية شبه مستقرة بسبب إصلاحات أخيه نحو الانكشارية، وتجديد الجيش، فاتجه إلى الاقتصاد في نفقات الجيش والأسطول وإصلاح النقد وإقامة النظام الضرائبي على أسس جديدة[٣].

(١) محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ٢٨٣.
(٢) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١٤.
(٣) المحبي، المرجع السابق، حـ ٣٤٠/٢.

استطاع الصدر الأعظم قره مصطفى باشا أن يوقف تدخل النساء في شؤون السلطنة وتمكن من القضاء على محاولات رجال البلاط السلطاني لإفساد الدولة. وقضى على العابثين والمفسدين وقاطعي الطريق في مختلف الولايات[1].

الحرب ضد البنادقة:

كان البنادقة لا يزالون يسيطرون على جزيرة كريت وعلى حركة التجارة في بحر إيجة مستغلين الصلح مع الدولة العثمانية، فوطد العثمانيون عزمهم على القضاء على نفوذ البنادقة في الشرق، فجهز السلطان جيشه وأسطوله، وأعلن الحرب على البندقية، وأمر باعتقال جميع البنادقة في طول البلاد وعرضها ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم. ثم سير حملة إلى جزيرة كريت عام ١٠٥٥ هـ/١٦٤٥ م واستولت على أجزاء منها وظلت موحدة حتى فتحت زمن السلطان محمد الرابع مما أثار السخط ضد السلطان إبراهيم فخلع عام ١٠٥٨ هـ/١٦٤٨، وتولى ابنه محمد الرابع أمور الدولة، ثم قتل السلطان إبراهيم بعد ذلك خنقاً حتى لا يعود إلى الحكم مرة أخرى. كما استرد مدينة أزوف من القازاق[2].

السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ ـ ١٠٩٩/١٦٤٨ ـ ١٦٨٧ م)

تولى السلطان محمد الرابع والحرب ما زالت مستعرة في جزيرة كريت مع البنادقة الذين صمدوا أمام الهجمات العثمانية، حتى استطاعوا أن يوقفوا هجماتهم عند قندية في الوقت الذي كان فيه البنادقة يعملون على حمل المجتمع الأوربي ودوله على مساعدتهم في حربهم ضد

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٥٠.
(٢) علي حسون، المرجع السابق، ص ١٠٤.

العثمانيين، من أجل الحفاظ على مراكزهم ووجودهم في الشرق، هذا بالإضافة إلى اندلاع الحرب في المجر من جديد[١].

ولم تمض ثلاث سنوات على تولية السلطان محمد الرابع حتى استطاع البنادقة بالتعاون مع فرسان القديس يوحنا إنزال هزيمة كبيرة بالأسطول العثماني في مياه باروس عام ١٠٦١ هـ/١٦٥١ م، واحتلت جزيرتين عند مدخل مضيق الدردنيل تتحكمان فيه وتحميانه، وهما جزيرتا (تنيدوس) و (لمنوس)، وبذلك فقد تحكمت البندقية في هذا المضيق، وحالت دون وصول المواد الغذائية إلى استانبول من هذا المضيق فارتفعت الأسعار[٢].

وقامت ثورة في الأناضول بزعامة رجل يعرف قاطرجي أوغلي ودعمه كورجي وقد انتصرا على والي الأناضول أحمد باشا، ثم توجها نحو استانبول، ولكن اختلفا، ففشلا في ثورتهما وقضى عليهما الخليفة[٣].

وفي عام ١٠٦٧ هـ/١٦٥٧ تولى الصدارة العظمى محمد كوبريلي، فقتل كثيراً من الانكشارية حتى خضعوا، وقام بعدة إصلاحات داخلية ومالية بثت في الدولة روحاً جديدة اتسمت بالحزم والقوة ضد جيرانها في الشمال، عندما حاول أمير ترانسلفانيا جورج راغوجكي عدم الوفاء بالتزاماته المالية تجاه السلطان، فعزله السلطان محمد وولى مكانه ميخائيل أبافي مما كان سبباً في قيام حرب تزعمها المجريون، ثم انضمت إليهم القوى الأوربية المتمثلة في عصبة أوجزبرج (اتحاد الرين)، فظهرت بذلك الحرب الصليبية في أوروبا من جديد ضد العثمانيين

(١) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١٦.
(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٣٧ .
(٣) نفس المرجع.

ودفع خطرهم، وما كان على العثمانيين إلا أن هبوا للدفاع عن كيانهم في أوروبا فاجتاحت جيوشهم المجر عام ١٠٣٧ هـ/١٦٦٣ م، ثم انطلقت هذه الجيوش في زحفها تهدد فينا نفسها فتجمعت الجيوش الصليبية، وخاض العثمانيون معهم معارك ضارية كتب لهم فيها النصر عند جبل غوتارد على نهر الزاب عام ١٠٧٥ هـ/١٦٦٥ م، وبرغم هذا النصر الكبير فقد عقد السلطان محمد صلحاً معهم ليتفرغ لمناوأة السياسة الفرنسية التي أخذت في معاداته تحت وطأة البابوية ورجال الكنيسة[١]، وعندما تولى أحمد باشا الصدارة العظمى خلفاً لوالده محمد كوبريلي، قاد جيوش العثمانيين بنفسه واستطاع أن يحرز نصراً باهراً في موقعة إيوار عام ١٠٧٤ هـ/١٦٦٤ م، وهدم قلاعها وحصونها، ثم تقدم أحمد باشا نفسه إلى حصار قندية آخر معاقل البنادقة في جزيرة كريت، وأحكم الحصار حولها حتى فتحها عام ١٠٨٠ هـ/١٦٧٠ م[٢].

وقد خاض العثمانيون من أجل انتزاع كريت من البنادقة حرباً دامية استطال أمدها خمسة وعشرين عاماً[٣] (١٠٥٥ ـ ١٠٨٠ هـ)، رغم كثرة المساعدات التي قدمتها فرنسا لهم بأسطولها الكبير، وكذلك الامبراطور الألماني، وبعض دوقيات أوربا طوال مدة الحرب فسقطت كريت في أيدي العثمانيين وطرد منها البنادقة رغم طول مدة الدفاع عنها والتحصن بها[٤]. وهكذا سيطر العثمانيون على شرق البحر المتوسط سيطرة كاملة بعد أن طردوا البنادقة من مراكزهم هناك.

ووقعت الحرب بين السويد وبولونيا فطلب ملك السويد من

---

(١) محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ٢٩٥.
(٢) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١٧.
(٣) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٨٧٥.
(٤) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١٨ ــ ٥١٩.

العثمانيين أن يعاونوه ضد بولندا (بولونيا)، وتكون تحت حماية الدولة العثمانية، فاتجه العثمانيون إلى بولندا لإخضاعها، فقامت بينهما معارك ضارية عام ١٠٨٢ هـ/١٦٧٢ م، فقد البولنديون قلعة فامنج القائمة على الحدود المشتركة بينهما بعد حصار قصير الأمد، واضطر ملك بولندا ميخائيل إلى عقد صلح تخلى فيه عن جزء من بودوليا وأوكرانيا، ولم تلبث الحرب تبعاً لذلك أن أصبحت سجالًا بين الفريقين، وامتد لهيبها واستعر أوارها حتى عصر يوحنا الثالث الذي خلف ميخائيل فقاد الحروب ضد العثمانيين، ولكن الهزائم توالت عليه، فاضطر أيضاً إلى عقد صلح تنازل بموجبه عن الجزء الباقي من أوكرانيا وبودوليا[١].

توفي أحمد كوبريلي عام ١٠٨٧ هـ/١٦٧٧ م، وخلفه في الصدارة العظمى صهره قره مصطفى، ولم يكن كسابقه من حيث الخبرة والقدرة على إدارة شؤون البلاد، فعملت تصرفاته على إثارة القوزاق وثورتهم ضد العثمانيين، وأنجدتهم روسيا، فوقفت الحرب بين الطرفين ذلك أن الروس عملوا على توسيع نفوذهم في بلاد القوقاز وتكبد الطرفان خسائر فادحة، واستولى الروس على كييف والمناطق المحيطة بها وتم عقد الصلح بينهما عام ١٠٩٢ هـ/١٦٨١ م، ثم اتجهوا بعد ذلك لإخضاع ما بقي من المجر[٢].

وسار الصدر الأعظم قره مصطفى عام ١٠٩٢ هـ/١٦٨١ لمهاجمة النمسا، وانتصر الصدر الأعظم في عدة معارك، ثم سار نحو فينا وحاصرها مدة شهرين، وكادت تسقط أمام العثمانيين لولا تكاتف الدول الأوربية ضد العثمانيين بفضل نداءات البابا إلى الدول النصرانية[٣]،

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٣٨.
(٢) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٧٤ ــ ١٧٥.
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٥٥.

وإثارة الهمم الصليبية، فوصلت قوات ملك بولونيا وأمراء صوفيا وبافاريا الألمان إلى العاصمة النمساوية، واستطاعت هذه الفرق أن تقف في وجه العثمانيين وتجبرهم على رفع الحصار عن فينا، ولم يقف الحال عند هذا الحد بل تدخل البابا وعقد حلفاً مع الألمان والبنادقة وروسيا وبولندا لطرد العثمانيين من المجر. فعملت كل دولة على الاشتباك مع العثمانيين لتوزيع جهودها في جهات متعددة[1]. فاستطاع الألمان أن يستولوا على مدينة بودا عام ١٠٩٦ هـ/١٦٨٦ م، أما البنادقة فقد تمكنوا من الاستيلاء على أثينا عام ١٠٩٧ هـ/١٦٨٧ م، ولكنهم اضطروا إلى إخلائها مرة أخرى والانسحاب منها أمام العثمانيين في العام التالي، أما البولنديون فلم يتمكنوا من إحراز أي تقدم حيال العثمانيين، وكذلك باءت محاولات الروس بالفشل في شبه جزيرة القرم والإخفاق والهزيمة[2] وأمام هذه الهزائم العسكرية أمر السلطان بقتل الصدر الأعظم قره مصطفى وإعطاء هذا المنصب إلى إبراهيم باشا عام ١٠٩٥ هـ/١٦٨٥.

وهكذا كانت خطة التحالف الصليبي الأوربي ترمي إلى توزيع جهود العثمانيين وعدم تجمعها في أرض واحدة، حتى أصبحت جيوش السلطنة موزعة في جميع الجهات دفاعاً عن كيانها أمام جيوش أوربا، وما لبثت أن قامت الثورة في استانبول على الصدر الأعظم الذي عزل ونفي إلى جزيرة رودس، ثم امتد أثرها إلى المناداة بخلع السلطان محمد الرابع، فخلع وتولى بعده أخوه السلطان سليمان الثاني، عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٩م[3].

وهكذا بدأت الدولة العثمانية تضعف شيئاً فشيئاً وتقهقر أمام

---

(١) محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ٣٠٠ ــ ٣١٥.
(٢) برو كلمان، المرجع السابق، ص ٥٢٠.
(٣) نفس المرجع.

القوى الصليبية، وأخذ نفوذها ينحسر عن كثير من ممتلكاتها، وبدأت تأخذ موقف الدفاع عن نفسها وإسلامها وكيانها أمام القوى الصليبية المحيطة بها من كل جانب. فخلال قرن ونصف من الحروب شبه المتصلة خسر العثمانيون أراض واسعة برغم المحاولات المستمرة التي بذلت للقيام بالإصلاح. ففي عام ١٠٩١/١٦٨١ هـ انتصر الروس على الدولة وانتزعوا منها أوكرانيا. وفي عام ١٠٩٢/١٦٨٢ بدأت حرب طويلة مع النمسا ومعها حليفاتها البندقية وبولندا وروسيا، وهزم العثمانيون أمام فينا. وأعقب ذلك تقهقر العثمانيين عبر سهول المجر، وفي خلال ذلك انتزع بطرس الأكبر أزوف شرق البحر الأسود[١].

السلطان سليمان الثاني ١٠٩٩ ـ ١١٠٢/١٦٨٧ ـ ١٦٩٠

تولى الحكم بعد أخيه محمد الرابع عام ١٠٩٩/١٦٨٧، وقد أكثر من عطايا الجند ولم يعاقبهم على ما فعلوه بأخيه، بل أراد أن يهدىء من ثائرتهم. وقد كانت أحوال الدول مضطربة بسبب كثرة حروبها الخارجية والثورات الداخلية وخاصة الانكشارية، الذين تمردوا على السلطان وقتلوا قادتهم، وقتلوا الصدر الأعظم سياوس باشا، وسبوا نساءه، فعين الخليفة صدراً أعظم هو مصطفى باشا[٢].

انتهز الأعداء هذه الفوضى والثورات وأخذوا يهاجمون الدولة ويغيرون عليها، فاحتلت النمسا بلغراد عام ١٠٩٩ و ١١٠٠ هـ/١٦٨٧ و ١٦٨٨، كما استولت البندقية على السواحل الشرقية لبحر الأدرياتيك (دلماسيا) وبعض مناطق اليونان. وتوالت الهزائم. فعزل السلطان الصدر الأعظم وعين مكانه مصطفى باشا ابنه محمد كوبريلي المعروف، فسار

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٥٥.
(٢) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

على نهج أبيه وأخيه، فحمى الأهالي من تصرفات الجند، وأعطى الجند حقهم، فأحبه الناس وكذلك النصارى لأنه سمح لهم ببناء ما تهدم من كنائسهم، وأحسن إليهم. واستعاد بعض المواقع من النمسا ومنها بلغراد عام ١١٠١/١٦٨٩، كما أخضع خان القرم سليم كراي ثوار الصرب، وفي الوقت نفسه أعاد ثيكلي المجري إقليم ترانسلفانيا إلى الدولة العثمانية[١]. وتوفي السلطان سليمان في عام ١١٠٢ هـ/١٦٩٠ إثر مرض ألم به. وقد أعاد للدولة العثمانية هيبتها في أعين أوروبا بعد أن اعتراها الضعف لجهل الوزراء بأمور السياسة والإدارة.

السلطان أحمد الثاني ١١٠٢ ـ ١١٠٦ هـ/١٦٩٠ ـ ١٦٩٤م

تولى الحكم عام ١١٠٢ هـ بعد وفاة أخيه سليمان الثاني، وفقدت الدولة في أيامه الصدر الأعظم مصطفى كوبريلي الذي كان أملها، حيث استشهد في ميدان القتال ضد النمسا، غير أن الصدر الأعظم الذي تولى مكانه جي علي باشا (عربجي) كان ضعيفاً، واحتلت البندقية بعض جزر بحر إيجة، ولم تطل أيام السلطان فقد توفي عام ١١٠٦/١٦٩٤ وكان القتال في أيامه القصيرة عبارة عن مناوشات، وتولى الحكم بعده ابن أخيه وهو مصطفى الثاني ابن محمد الرابع[٢].

السلطان مصطفى الثاني ١١٠٦ ـ ١١١٥ هـ/١٦٩٤ ـ ١٧٠٣م

تولى الحكم عام ١١٠٦ بعد وفاة عمه أحمد الثاني، وكان شجاعاً، قاد الجيوش بنفسه، فسار إلى بولونيا وانتصر عليها في عدة معارك بمساعدة القوزاق. ثم انطلق إلى مدينة أزوف التي يحاصرها بطرس الأكبر

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٤١.
(٢) نفس المرجع، ص ١٤٢.

القيصر الروسي فأجبره على فك الحصار عام ١١٠٧ هـ/١٦٩٥. غير أن بطرس عاد فاحتلها عام ١١٠٧ هـ/١٦٩٦ م. ثم توجه السلطان إلى بلاد المجر فهزم جيوشها أمامه، غير أنه هزم أمام القائد النمساوي (أوجين دي سافوا) وقتل يومذاك الصدر الأعظم محمد باشا، وغرقت أعداد من العثمانيين في نهر تيس، ودخل القائد النمسوي بلاد البوسنة[١].

تولى الصدارة العظمى حسين كوبريلي، فسار نحو النمسا فتقهقرت أمامه جيوشها ودفعهم إلى ما بعد نهر السافا، وفي الوقت نفسه انتصر الأسطول العثماني على البندقية، واسترد بعض الجزر في بحر إيجة، ثم عقدت معاهدة بين الدولة العثمانية والنمسا، والبندقية، وروسيا، وبولندا بجهود فرنسا، وذلك عام ١١١٠ هـ/١٦٩٨، وعرفت تلك المعاهدة باسم معاهدة كارلوفيتس (فارلوفجة)[٢].

وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الدولة العثمانية عن مدينة آزوف لروسيا، وتنازلت عن بودوليا وأوكرانيا لبولندا، وللنمسا عن المجر وترنسلفانيا، وللبندقية عن المورة وعقدت هدنة مع النمسا لمدة خمس وعشرين سنة، ولم تبق أية دولة تدفع أي مبلغ كجزية للدولة العثمانية[٣]. وبذا كانت الدول النصرانية كلها تقف في وجه العثمانيين، وكانت متفقة فيما بينها على الوقوف في وجه التقدم للدولة العثمانية، والعمل على تقسيمها وذلك خوفاً من انتشار الإسلام[٤].

وكان تنازل العثمانيين عن أراض تشكل جزءاً لا يتجزأ من أملاكهم بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، كما أنه يسجل الانتقال إلى عصر

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ١٨٥ ــ ١٨٨.
(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٤٢.
(٣) د/أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٤٦.
(٤) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٤٢.

التفكك والاضمحلال السريع. وهذا الاتفاق يعتبر اعترافاً ضمنياً من قبل كل من السلطان وقيصر روسيا ضمنياً بمبدأ تدخل الدول الأروبية في نزاعاتهما من أجل مصلحة أوروبا[1]. وعلى أثر تدخل الانكشارية ومطالبتهم بعزل الصدور ورفض السلطان لذلك، فقد قرروا عزله.

السلطان أحمد الثالث (١١١٥ هـ/١١٤٣ هـ ـ ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م)

تولى الحكم عام ١١١٥، وهادن الانكشارية وأعطاهم الهبات والعطايا، ووافقهم على قتل المفتي فيض الله حتى إذا تمكن من الحكم اقتص من قادتهم، وعزل الصدر الأعظم نشانجي أحمد باشا الذي اختاروه، وعين صهره حسن باشا، ثم لم يلبث أن عزله، وتوالى على الصدارة العظمى الكثير، وشغل الناس بذلك، وأعداء الدولة يخططون لقوتهم وحربهم لها، وفي مقدمتهم قيصر روسيا بطرس الأكبر الذي انتصر على السويد، وقويت دولته ولم يوافق الصدر الأعظم نعمان كوبريلي دعم السويد ضد روسيا وقاد الصدر الأعظم الجيوش ضدهم، وأعلن الحرب على روسيا وتمكن من حصار القيصر وكاد أن يفتك به. ووقعت معاهدة بين الطرفين تعهد فيها القيصر بعدم التدخل بشؤون القوزاق والتخلي عن ميناء آزوف ولكن عزل الصدر الأعظم السابق وحل محله يوسف باشا وعقد مع روسيا معاهدة جديدة تنص على عقد هدنة بين الطرفين مدتها خمس وعشرون سنة. غير أن الحرب كادت تتجدد لإخلال القيصر بالشروط، وتدخلت الدول، وعقدت معاهدة أدرنة عام ١١٢٥/١٧١٣، تنازلت فيها روسيا عن كل ما استولت عليه على سواحل البحر الأسود، ولكنها تخلت في الوقت نفسه عما كانت تدفعه إلى حكام القرم[2].

---

(١) Creasy, Edwards., Op.cit, P.319.

(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٤٣.

ومن ناحية الغرب انتصر العثمانيون على البنادقة، واستولوا على كريت وبعض الجزر الأخرى، فاستنجد البنادقة بالنمسا، فطلب امبراطور النمسا من الدولة العثمانية إعادة ما أخذ من البنادقة إليهم فرفضت الدولة، وقامت الحرب بين الطرفين وانتصرت النمسا، وسقطت بلغراد عام ١١٢٩ هـ/١٧١٧م ثم جرى الصلح بعد ذلك في عام ١١٣٠ هـ/١٧١٨م، وتوسطت بريطانيا وهولندا في الصلح. وعقد صلح بساروفتز، وبموجبه انتزع النمسويون بلغراد، وأكثر بلاد الصرب، وجزءاً من الأفلاق، وتبقى سواحل دالماسيا (شرق الأدرياتيك) للبندقية، وتعود بلاد المورة للعثمانيين كما أتاح الصلح لرجال الدين الكاثوليك في أن يستعيدوا مزاياهم القديمة في الأراضي العثمانية، مما أتاح للنمسا التدخل في شؤون الدولة العثمانية باسم حمايتهم. وقد نص اتفاق منفصل على حرية التجارة لصالح تجار الدول الموقعة على المعاهدة. وهكذا حصلت النمسا على حق حماية التجار الأجانب داخل الدولة العثمانية[١].

ولما رأى الروس ضعف العثمانيين طلبوا منهم السماح للتجار وزوار بيت المقدس بالمرور في أراضي الدولة العثمانية دون دفع أية رسوم فوافق العثمانيون على ذلك. واحتل العثمانيون بلاد أرمينيا وبلاد الكرج، بينما احتل بطرس الأكبر بلاد داغستان وسواحل بحر الخزر الغربية بسبب ضعف الدولة الصفوية. وكادت الحرب أن تقع بين الطرفين لولا وساطة فرنسا بناء على طلب روسيا، وبقي كل فريق في المناطق التي دخلها دون معارضة الفريق الآخر. غير أن الصفويين هبوا وقاتلوا العثمانيين، ولكنهم هزموا وفقدوا تبريز وهمدان وعدداً من القلاع، ثم جرى الصلح عام ١١٤٠ هـ/١٧٢٨ م. وخلال هذه الفترة ثار الانكشارية وعزلوا الخليفة ونصبوا مكانه ابن أخيه[٢].

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٥٦ ــ ١٥٧.

(٢) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨.

وكان عدد قليل من العثمانيين قد نادى بالإصلاح للوصول إلى الوسائل التي حققت بها أوربا قوتها خاصة في التنظيم العسكري والأسلحة الحديثة. وكان الداماد إبراهيم باشا الذي تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث هو أول مسؤول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا، لذا فإنه أقام اتصالات منتظمة بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالآستانة، وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوربية، وبخاصة فينا وباريس للمرة الأولى. وكانت مهمة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات التي سبق توقيعها، بل إنه طلب منهم تزويد الدولة بمعلومات عن الدبلوماسية الأوربية وقوة أوربا العسكرية. وكان معنى ذلك فتح ثغرة في الستار الحديدي العثماني والاعتراف بالأمر الواقع الخاص بأنه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات الداخلية التي كانت تحدث في أوروبا[1].

وقد بدأ التأثر بأوربا في مجال بناء القصور والإسراف والبذخ اللذين شارك فيهما السلطان أحمد ذاته بنصيب كبير، مما جعل الأغنياء وعلية القوم يسعون إلى اقتباس العادات الأوربية الخاصة بالأثاث وتزيين الدور وبناء القصور وإنشاء الحدائق. كما سجلت هذه الفترة بداية اليقظة الأدبية العثمانية فنشطت حركة الترجمة إلى اللغة التركية، كما أرسل السلطان أحمد مبعوثين إلى فرنسا للاطلاع على المصانع ومنجزات الحضارة الفرنسية. كما تم إنشاء مكتب للطباعة في استانبول[2].

السلطان محمود الأول (١١٤٣ ـ ١١٦٨ هـ/١٧٣٠ ـ ١٧٥٨ م)

تولى الحكم بعد أن هدأت الأحوال بسبب اضطرابات الانكشارية،

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٢) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥٢٢.

فقرر السلطان محمود الأول استقدام مستشار أوروبي (فرنسي) للشؤون العسكرية واسمه الكسندر الكونت دي بونفال والذي أسلم وتسمى باسم أحمد. وقد عهد إليه بإحياء فرقة المدفعية، كما أدخلت أنظمة جديدة للخدمة العسكرية على أسس فرنسية ونمسوية بهدف جعل الخدمة العسكرية من جديد مهنة حقيقية وذلك بتوفير المرتبات والمعونات. واقترح تقسيم فرق الانكشارية إلى وحدات صغيرة يقودها ضباط شباب، غير أن الانكشارية عارضوا تنفيذ هذه الخطة وأوقفوها، مما أدى إلى تركيز بونفال على فرقة المدفعية واهتم كذلك بصناعة المدافع والبارود والبنادق والألغام وعربات المدافع، وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية، إلا أن الانكشارية عارضوا كل المشروعات، وعلاوة على ذلك أنشأ مصنع للورق، لكن هذه الإصلاحات سرعان ما اندثرت[1].

اتجهت الدولة العثمانية إلى قتال الصفويين فتغلبت على طهماسب الذي طلب الصلح عام ١٧٣١/١١٤٤ م، وتخلى للعثمانيين عن تبريز، وهمدان، ولورستان غير أن والي الشاه على خراسان وهو نادرشاه، لم يقبل بهذه المعاهدة. فسار إلى أصفهان، وعزل الشاه طهماسب وولى مكانه ابنه عباس وعين عليه مجلس وصاية، وسار لحرب العثمانيين فانتصر عليهم، وحاصر بغداد، وطلبت الدولة الصلح، وجرى الاتفاق عام ١٧٣٦/١١٤٩ م في مدينة تفليس حيث أعلن نادر خان نفسه ملكاً على الفرس، واتفقوا على أن يرد العثمانيون كل ما أخذوه إلى الفرس[2].

اختلفت الدول بشأن بولندا، فأعلنت روسيا والنمسا الحرب على بولندا، واحتلتها روسيا، ورغبت فرنسا التحالف مع الدولة العثمانية لإنقاذ بولندا. من كل من النمسا وروسيا. وأرضت النمسا فرنسا بمعاهدة

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٦٢ ــ ١٦٣.
(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٤٥.

فينا، واتفقت من جهة ثانية لقتال الدولة العثمانية، وبدأت روسيا القتال مع الدولة العثمانية، فتمكن العثمانيون من وقف تقدم الروس في إقليم البغدان. كما أوقفوا تقدم النمسا في البوسنة والصرب والأفلاق، وانتصرت على الصرب، وعلى جيوش النمسا التي انسحبت من الحرب، وطلبت الصلح عن طريق فرنسا، وتم توقيع معاهدة الصلح في بلغراد عام ١١٥٢ هـ/١٧٣٩ م، تنازلت فيه النمسا عن مدينة بلغراد وعن بلاد الصرب والأفلاق، وتعهدت روسيا بعدم بناء سفن في البحر الأسود وهدم قلاع ميناء آزوف. كما اتفقت الدولة العثمانية مع السويد ضد روسيا[١].

السلطان عثمان الثالث (١١٦٨ ـ ١١٧١ هـ/١٧٥٨ ـ ١٧٦١ م)

تولى الحكم وعمره ٥٨ سنة، وبويع في جامع أبي أيوب الأنصاري، وهنأه سفراء أوربا، وحكم ثلاث سنوات فقط لم يحدث فيها حروب ولا نزاعات خارجية واهتم بالإصلاحات الداخلية، وأصدر أوامر يمنع كل ما يخالف الشرع الشريف. وعين سعيد باشا صدراً أعظم وقد أسس مطبعة بعد عودته من باريس. وقضى على الثورات والانتفاضات التي قامت في أنحاء الدولة وخاصة ثورات الأكراد[٢].

السلطان مصطفى الثالث (١١٧١ ـ ١١٨٧ هـ/١٧٥٧ ـ ١٧٧٣)

تولى الحكم وعمره اثنتان وأربعون سنة، وكان على دراية واسعة بإدارة الدولة فعين الوزير قوجه راغب صدراً أعظم لسعة اطلاعه وخبرته بشؤون البلاد. وقد استطاع الصدر الأعظم محمد راغب باشا من إخماد ثورة عرب الشام الذين اعتدوا على قوافل الحجاج.

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢٠٨ ـ ٢١٢.

(٢) علي حسون، المرجع السابق، ص ١١٠ ـ ١١٢.

أعد السلطان العدة لحرب روسيا، فبدأ يعد التنظيمات المزمع تنفيذها بالجيش العثماني حتى يصبح قادراً على مواجهة الجيوش الأوربية، لذا فقد تمكن الصدر الأعظم من عقد اتفاق مع حكومة بروسيا لمساعدة الدولة العثمانية عند الحاجة ضد النمسا وروسيا. وعملت على توسيع نطاق التجارة البحرية والبرية. وعمل على وضع مشروع فتح خليج لإيصال نهر دجلة بالآستانة وأن تستعمل الأنهار الطبيعية مجرى له ليسهل نقل الغلال من الولايات إلى دار الخلافة، ويساعد على نشر التجارة، إلا أن المنية عاجلته قبل البدء في مشروعه عام ١١٧٦ هـ/١٧٦٢ م. وخلفه في الصدارة حامد حمزة باشا ثم خلفه مصطفى باهر باشا ١١٧٧ هـ/١٧٦٣ م ثم بعد سنة تولى الصدارة محسن زاده محمد باشا ١١٧٨ هـ/١٧٦٤ م[١].

خاضت الدولة العثمانية حرباً مع روسيا بسبب اعتداءات القوزاق على مناطق الحدود، ونجح خان القرم في غارته وهدم عدداً من الضياع وذلك عام ١١٨٢ هـ/١٧٦٨ كما سار الصدر الأعظم بفك الحصار عن بعض المواقع التي يحاصرها الروس، ولكنه فشل فكان جزاؤه القتل، وهزم الصدر الذي أتى بعده، واحتل الروس إقليمي الأفلاق والبغدان. وأخذ الروس يثيرون النصارى من الروم الأرثوذكس للقيام بثورات ضد الدولة، فأثاروا نصارى شبه جزيرة المورة فقاموا بثورة، غير أن الثورة قد أخمدت. كما هاجم الروس مدينة طرابزون وفشلوا في احتلالها، ولكنها (روسيا) نجحت في اقتحام بلاد القرم والسيطرة عليها وذلك عام ١١٨٥ هـ/١٧٧١. ثم جرت مفاوضات الصلح ولكنها فشلت بسبب مطالب روسيا التعسفية، وعادت الحرب وانتصر العثمانيون[٢].

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٥٢.

كما حاولت روسيا إثارة بعض الولاة العثمانيين مثل علي بك الكبير والي مصر لمحاربة العثمانيين ومد نفوذه في بلاد الشام، وتقوم روسيا بمده بالسلاح والذخائر وذلك من أجل إحداث الفوضى في داخل الدولة العثمانية وطعنها من الخلف، وإمكانية قهرها في الجبهة الروسية، وحرك علي بك الكبير الجيوش نحو بلاد الشام واحتلها ثم توجه إلى بلاد الأناضول لمقابلة الروس الزاحفين من الشمال[1]. غير أن نائب علي بك الكبير وهو محمد أبو الذهب قد قام بثورة ضده فعاد إلى مصر وقاتل أبو الذهب لكنه هزم أمامه. فالتجأ إلى ظاهر العمر وَالي صفد واتفقا على محاربة العثمانيين ودعمتهما روسيا وحاربا الدولة العثمانية بمساعدة الأسطول الروسي الذي خرب مدينة بيروت. ثم عاد إلى مصر لمحاربة محمد أبو الذهب غير أن علي بك وقع أسيراً بيد أبو الذهب وقتل هو وأعوانه[2]. وتوفي الخليفة عام ١١٨٧ هـ وتولى مكانه أخوه عبد الحميد الأول.

السلطان عبد الحميد الأول ١١٨٧ ـ ١٢٠٣/١٧٧٣ ـ ١٧٨٨

تولى الحكم عام ١١٨٧ هـ/١٧٧٣ م بعد وفاة أخيه مصطفى الثالث، وكان محجوزاً في قصره مدة حكم أخيه مصطفى الثالث.

أرسلت روسيا قوة كبيرة باتجاه مدينة فارنا في بلغاريا على البحر الأسود، وقد انتصرت على العثمانيين، فطلب الصدر الأعظم الصلح والمفاوضة، وتم ذلك في مدينة قينارجة في بلغاريا عام ١١٨٧/١٧٧٤ اعترفت فيها الدولة العثمانية باستقلال تتار القرم، وإقليم بسارابيا

(١) رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، ص ١٤٧ ـ ١٥٤.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في النهضة العربية الحديثة، بيروت ١٩٧٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(إقليم في رومانيا)، ومنطقة قوبان في (القفقاس). على أن تكون الدولة العثمانية المرجع في الشؤون الدينية. وتعطى للسفن حرية الملاحة في البحر الأسود، والمتوسط، وتدفع الدولة العثمانية لروسيا غرامة حربية، ويكون لروسيا حق حماية النصارى الأرثوذكس[1].

كانت المعاهدة التي وقفت مع روسيا وهي كوجوك قينارجه ٢١ يوليو ١٧٧٤م (١١٨٨هـ) من أقسى وثائق التاريخ العثماني، وهي في الواقع الأساس الذي بنيت عليه المعاهدات التي عقدتها الدولة مع روسيا. وقد اعترفت المعاهدة بمكانة السلطان من الناحية الدينية لدى المسلمين؛ فوصفت الخليفة (السلطان) بأنه يشغل في العالم الإسلامي المركز المخصص للبابا في الكنيسة الكاثوليكية[2]. وهكذا أعطت روسيا نفسها حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية خلال القرن التاسع عشر ونجم عن الحروب الروسية العثمانية أن البحر الأسود أصبح بحيرة عثمانية، وأن روسيا حصلت على حق الاتجار الحر في الموانئ الإسلامية[3].

وقد حققت روسيا ما تريد، غير أنها كانت تطمع في المزيد، وتعمل على إثارة الفتن والثورات في البلقان ضد الدولة العثمانية، كما أشعلت الفتن في القرم وكانت روسيا تتحيّن الفرص للتحرش بالعثمانيين وإثارتهم، وإرسال الجواسيس في أنحاء الدولة. وإزاء ذلك أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م وساندت النمسا روسيا غير أن الدولتين (روسيا والنمسا) قد هزمتا أمام العثمانيين[4]. وقد شجع ضعف الدولة العثمانية على أن تقوم فرنسا بغزو مصر في حملة نابليون بونابرت.

---

(١) بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥٢٥، د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، حـ ١، ص ١٩٦.

(٢) توماس أرنولد، الخلافة، ص ١٠٢.

(٣) Marriot, op.cit, P.151.

(٤) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٥٤.

ومهما يكن من أمر، فإن هزائم العثمانيين قد أثبتت أنهم لم يعودوا مرهوبي الجانب، فقد قل خوف أوربا منهم بالتدريج منذ تقهقرهم من فينا ثم جاء صلح قينارجة ليعلن صراحة أنهم فقدوا وحدتهم باعتبارهم دولة عظمى وتأكد ذلك من جديد في صلح ياسي[1].

السلطان سليم الثالث ١٢٠٣ ـ ١٢٢٢ هـ/١٧٨٨ ـ ١٨٠٧م

تولى السلطة بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول عام ١٢٠٣ هـ/ ١٧٨٨، واهتم بالإصلاحات وتقوية الأسطول. وكانت الأحوال السياسية مضطربة والحروب قائمة بين الدولة وروسيا، فكرس وقته وجهده للقتال. غير أن ضعف معنويات الجنود من جهة، وتحالف روسيا والنمسا معاً ضد الدولة قد مكن هاتين الدولتين من السيطرة على بعض الأراضي، فاستولت روسيا على الأفلاق والبغدان وبساربيا، واستطاعت النمسا احتلال بلاد الصرب، ودخلت بلغراد غير أن قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ قد أنهى هذا التحالف وتركت النمسا حلفها مع روسيا وتصالحت مع الدولة العثمانية وأعادت للدولة بلاد الصرب وبلغراد[2].

أما روسيا فقد استمرت بالحرب، واستولت على بعض المدن، وتم في النهاية عقد صلح بين الطرفين بوساطة انجلترا وهولندا وبروسيا، فعقدت معاهدة (ياسي) عام ١٢٠٦ هـ/١٧٩١م احتفظت روسيا بموجبها ببلاد القرم نهائياً، وبسارابيا وجزءاً من بلاد الشراكسة. وأصبح نهر الدنيستر فاصلًا بين الدولتين[3].

وبعد هدوء القتال انصرف سليم للإصلاحات الداخلية فبدأ بتنظيم

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٦٩.
(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٥٦.
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٧٤.

الجيش للتخلص من الانكشارية الذين غدوا سبب كل فتنة، واتجه نحو تقليد أوربا التي تجاوزتهم كثيراً فاهتم بصناعة السفن والأسلحة وخاصة المدافع على الطريقة الفرنسية. وشهد عهده بدايات التعليم العسكري الغربي، وفي عهده نشبت الثورة الفرنسية والتي أحدثت تغييرات كثيرة على خريطة أوروبا وهي التعديلات التي مس بعضها الدولة العثمانية ومن أهمها احتلال نابليون بونابرت لمصر[1].

وفي عهده جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادة نابليون بونابرت، وانتصرت على المماليك في مصر، فتصدت الدولة العثمانية للحملة وساندتها بريطانيا كما استطاع العثمانيون هزيمة الحملة الفرنسية في عكا، واضطر الفرنسيون أخيراً إلى الانسحاب من مصر بعد اتفاق العريش عام ١٨٠١/١٢١٦. ورغم موقف فرنسا المعادي للدولة العثمانية فقد استطاعت فرنسا الحصول على امتيازاتها القديمة، كما اتفقت فرنسا وانجلترا في معاهدة اميان عام ١٨٠٢/١٢١٧ وخرجت انجلترا من مصر، وأصبح لفرنسا حق الملاحة في البحر الأسود، وأقيم في اليونان جمهورية مستقلة تحت حماية الدولة العثمانية[2].

وقد حاولت انجلترا استغلال الخلاف بين روسيا والدولة العثمانية لتحقق ما تصبو إليه من أطماع في السيطرة على مضيق الدردنيل، فرفضت الدولة العثمانية طلبات انجلترا، وذلك بعد دعم فرنسا للدولة العثمانية وأجبر الانجليز على الخروج من مياه الدردنيل غير أن هذه الهزيمة قد جعلت الانجليز يرسلون حملة إلى مصر بقيادة فريزر عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م لكنها هزمت وخرج الانجليز من مصر بفضل كفاح

---

(١) نفس المرجع، ص ١٧٥.

(٢) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥.

وصمود الشعب المصري ومساندة العثمانيين لهم. وقد ساهم محمد علي في الدفاع عن مصر وإخراج الفرنسيين والانجليز من مصر واستطاع محمد علي بدعم من الأهالي الوصول إلى الحكم في ولاية مصر[١].

ونظراً لإقدام السلطان سليم على الإصلاحات وإنشاء فرقة النظام الجديد، فقد ثار الجنود والانكشارية ويساندهم الأعيان ضد النظام الجديد، ورغم أن السلطان أصدر أمراً بإلغاء النظام العسكري الجديد، إلا أن الثوار قرروا عزل الخليفة وخلعه من الحكم[٢].

تولى بعده ابن عمه مصطفى الرابع الحكم مرشح المحافظين الذي سرعان ما أصبح ألعوبة في أيدي من وضعوه في مركز السلطة. ولم يمض وقت طويل حتى صدرت مراسيم تقضي بإلغاء النظام الجديد وكل المدارس والمؤسسات والإصلاحات المرتبطة به. ورغم ذلك فقد حصلت اضطرابات في عهده أدت إلى الإطاحة به[٣].

السلطان محمود الثاني ١٢٢٣ ـ ١٨٠٨/١٢٥٥ ـ ١٨٣٩ م

تولى الحكم وعمره أربع وعشرون سنة، أفاد من إقامته الجبرية مع سليم الثالث حيث أطلعه الأخير على خطط الإصلاح. إلا أن السلطان الجديد أرغم في البداية على الانحناء أمام رغبات الانكشارية، فأمر بإلغاء كل الإصلاحات حتى يرضيهم إلى أن تحين الفرصة لتطبيق وتنفيذ خطط الإصلاح. وأخيراً فإن محموداً ذاته كان يتذرع بالصبر انتظاراً لساعة الخلاص من الانكشارية الذين هددوا كيان الدولة العثمانية.

---

(١) د/محمد أنيس ود/السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٩١.

(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٨٦.

ولكن الفرصة لم تتح له قبل مرور عدة سنوات، خاصة وأن عهده قد امتلأ بالحروب والتطورات الهامة التي استنزفت معظم جهوده وكافة إمكانياته[1].

وعين السلطان محمود مصطفى باشا البيرقدار لمنصب الصدر الأعظم غير أنه قتل، وعين مكانه يوسف باشا ثم أحمد باشا بسبب اضطراب الأحوال الداخلية. غير أن الحروب التي واجهت الدولة كانت تحظى بالاهتمام الأكبر.

الحرب مع روسيا:

عقد السلطان محمود الثاني صلحاً مع انجلترا عام ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م وحاول أيضاً عقد اتفاق مماثل مع روسيا ولكنه فشل، واشتعلت نار الحرب بينهما، وهزم العثمانيون واستولى الروس على بعض المواقع وعزل الصدر الأعظم ضياء يوسف باشا وتولى مكانه أحمد باشا الذي انتصر على الروس، وأجلاهم عن المواقع التي دخلوها وساءت العلاقات بين فرنسا وروسيا، وكادت تقع الحرب بينهما، فطلبت روسيا الصلح مع الدولة العثمانية، وعقدت بين الطرفين معاهدة بخارست ١٢٣٧هـ/١٨١٢م والتي نصت على بقاء الأفلاق والبغدان وبلاد الصرب تابعة للدولة العثمانية. وقد مكن الصلح السلطان محمود من القيام ببعض الإصلاحات والقضاء على الثورات والتمردات في الدولة[2].

ولما علم الصربيون بمعاهدة بخارست، وإعادة خضوعهم للدولة العثمانية، قاموا بالثورة غير أن القوات العثمانية أخضعتهم بالقوة،وفر زعماء الحركة إلى النمسا، لكن أحدهم وهو ثيودورفتش أظهر الولاء للعثمانيين وخضع للسلطة العثمانية. وحصل على امتيازات خاصة من الدولة[3].

(١) أحمد عبد الرحيم المرجع السابق، ص ١٨٨.
(٢) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢٦٦ ــ ٢٦٨.
(٣) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٦١ ــ ١٦٢.

الدولة العثمانية والدولة السعودية الأولى في الجزيرة العربية:

كان العالم الإسلامي بصفة عامة ونجد بصفة خاصة قد سيطرت عليها البدع والخرافات التي علقت بالدين وأصبحت جزءاً من عقيدة الإسلام، والدين منها براء، وكثر الأدعياء والجهلاء والدجالين الذين يحملون التمائم والتعاويذ، وانصرف الناس إلى التبرك بالقبور والأشجار وغيرها من الأساطير. وفي ظل هذه الأحوال ظهر الشيخ محمد بن عبد الوهاب ونادى بالعودة إلى تطبيق الإسلام الصحيح، واتباع العقيدة بشكل صحيح[1]. والعودة إلى سنة السلف الصالح واتباع منهج أهل السنّة والجماعة. وقد عارضها الجهلاء للإبقاء على نفوذهم.

وتحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع أمير الدرعية محمد ابن سعود الذي أيد الشيخ وسانده ونصره، وحارب البدع والمنكرات وكل مظاهر الشرك، فتم الاتفاق بينهما على أن تكون الأمور الدينية للشيخ وآله، وأن تكون الأمور السياسية ومظاهر الحكم للإمام محمد بن سعود وآله وأتباعه من بعده، فقامت الدولة السعودية الأولى وسيطرت على الجزيرة العربية كلها بما فيها الحجاز، وبذلك دخلت الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة والحجاز في حوزة آل سعود، الأمر الذي أثار العثمانيين وكلفت الدولة العثمانية واليها محمد علي باشا بالقضاء على الدولة السعودية الأولى، ونجح محمد علي في القضاء على الدولة التي استمرت أربع وسبعين سنة (١١٥٧-١٢٣٤هـ/١٧٤٤-١٨١٨م) وبذلك تكون الدولة العثمانية قد أعادت الجزيرة العربية إلى حظيرة الدولة العثمانية[2].

---

(١) انظر د/عبد الله العثيمين، حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الرياض ١٩٨٤. د/عبد الله الشبل، الشيخ محمد بن عبد الوهاب الرياض ١٩٨١.

(٢) انظر د/عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى، القاهرة د/عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض ١٩٨٤.

ثورة اليونان:

وقد قام أهل اليونان (ومعظمهم نصارى أرثوذكس) بثورة ضد الدولة العثمانية بتحريض من روسيا والنمسا وبتشجيع من الجمعيات السرية. فكلف السلطان محمود الثاني محمد علي باشا والي مصر بإخضاع اليونان، وأصدر السلطان أمراً بتعيين محمد علي باشا والياً على شبه جزيرة المورة من بلاد اليونان، وجزيرة كريت، وهاتان المنطقتان مركز الثورة اليونانية[1].

سارت جيوش محمد علي باشا بحراً من الإسكندرية بقيادة ابنه إبراهيم باشا وانطلق إلى شبه الجزيرة (المورة) وسيطر عليها واستطاع إبراهيم باشا أن يحرز النصر وأن يفتح مدينة نافارين عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م وأن يدخل العثمانيون أثينا عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م. ثم تدخلت الدول الأوربية بحجة حماية اليونان بشكل ظاهر وحقد صليبي واضح. وعقد صلح مع الدولة العثمانية عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م. غير أن القتال ما لبث أن تجدد بسبب رفض الدولة العثمانية تدخل هذه الدول في شؤونها الداخلية، وطلبت الدول الأوربية من إبراهيم باشا التوقف عن القتال فرفض طلبها. فاجتمعت أساطيل الدول الأوربية في ميناء نافارين وقضت على الأسطول العثماني والأسطول المصري، وقتل ما يزيد على ثلاثين ألف جندي مصري، فأمر محمد علي ابنه إبراهيم باشا بالانسحاب من اليونان بجنده ورفضت الدولة كل قرارات الدول الأجنبية والخاص بمنح اليونان استقلاله الذاتي ثم الاستقلال التام[2].

وقد واجهت الدولة العثمانية تحدياً كبيراً من الدول الأجنبية وبخاصة روسيا التي أعلنت الحرب عليها واحتلت البغدان والأفلاق

---

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٨٨.

وعينت حكاماً من قبلها، ثم احتلت فارنا في بلغاريا، وكذلك احتلت قارص وأدرنة في الأناضول. وقد خشيت دول أوروبا من أن تحتل روسيا استانبول لما في ذلك من تهديد لمصالحها الخاصة، فتصدتا لروسيا ووقفتا أمامها وعقدت معاهدة أدرنة عام ١٢٤٥ هـ/١٨٢٩. ومن أهم موادها إعادة الأفلاق والبغدان والبلغار والبلقان وقارص وأرضروم إلى الدولة العثمانية. ويعد نهر بروث الحد الفاصل بين الدولتين، وتكون الملاحة في نهر الدانوب من حق الدولتين. وكذلك حرية الملاحة الروسية في البحر الأسود، وعودة الامتيازات القنصلية لروسيا[١].

كما واجه السلطان محمود الحركات الانفصالية في داخل الدولة: حركة علي باشا والي يازما وحركة باسفان أوغلو والأعيان (الدره بكوات) في الأناضول، والمماليك في العراق والقرمنلية في ليبيا ومختلف عصبيات وزعامات الشام. وقد أمكنه القضاء على كل هذه الحركات وأن يخضع أعيان الأقاليم الذين طردوا من أراضيهم وأرغموا على الإقامة في المدن. واستطاع السلطان محمود إلغاء نظام الانكشارية والقضاء على ثورتهم[٢] أما فيما يتعلق بأملاك الدولة في إفريقيا فقد عمدت فرنسا إلى احتلال الجزائر في عام (١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م) وتطلعت إلى إقامة امبراطورية إفريقية[٣].

وخلال حكم السلطان محمود، قام محمد علي بتكليف ابنه

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢٧٥ ــ ٢٨٠.

(٢) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ ــ ١٨٣٩، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٨٢. قتل من الانكشارية ما يقرب من ٣٠٠٠ انكشاري في العاصمة، وفي الأيام التالية شنق منهم ٧٠٠٠ وطرد من العاصمة ٢٠,٠٠٠ شخص.

(٣) عرضت فرنسا على محمد علي أن يخضع الجزائر ولكنه اعتذر عن ذلك حتى لا يثير الرأي العام الإسلامي ويغضب بريطانيا، ولأن أطماعه قد انصبت على المشرق.
انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٨٩.

ابراهيم باحتلال بلاد الشام، ولم يتمكن السلطان العثماني من رده، فانتصر ابراهيم باشا على القوات العثمانية وزحف إلى الأناضول واحتل جبال طوروس وأضنة ودخل الأراضي التركية، وأصبحت أبواب استانبول مفتوحة أمامه، فخشيت الدول الأوربية من توسع محمد علي وبخاصة روسيا، فعرضت على الخليفة العثمانية دعمه، وأرسلت الجنود (١٥ ألف جندي) لحماية استانبول، وطلبت انجلترا وفرنسا من السلطان العثماني ضرورة التفاهم مع محمد علي باشا. واتفقت الدولة العثمانية ومحمد علي باشا في معاهدة كوتاهيه عام ١٨٣٣/١٢٤٨ وتنص على عودة محمد علي عن إقليم الأناضول ويعطى محمد علي ولاية مصر مدة حياته، ويعين محمد علي ولاة على ولاية الشام وجزيرة كريت وتعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أضنة المشهور بأخشابه[١].

غير أن اتفاق كوتاهيه كان خطوة مرحلية خوفاً من تدخل الدول الأوربية، كما عقدت معاهدة خونكار أسكلاسي مع روسيا تعهدت فيها روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية. كذلك قامت ثورات في بلاد الشام ضد حكم إبراهيم باشا فأخضعها بالقوة، وكان محمد علي يرغب في أن تكون الولاية على مصر وبلاد الشام وجزيرة العرب له ولأولاده من بعده. ولكن مندوب السلطان وافق على أن تكون مصر وجزيرة العرب ملكاً وراثياً لأسرة محمد علي، وبلاد الشام لمحمد علي مدة حياته غير أن السلطان لم يوافق على ذلك. فجرت حرب بين محمد علي والدولة العثمانية بقيادة إبراهيم باشا واستطاع أن يهزم الجيش العثماني في معركة نزيب ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وتوفي الخليفة محمود الثاني قبل أن تصل إليه أنباء المعركة[٢].

---

(١) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، حـ ١، ص ٢١٩ ــ ٢٢٠.

(٢) نفس المرجع.

اهتم السلطان محمود بالإصلاحات، فأنشأ مكتباً للترجمة وأعاد افتتاح السفارات في العواصم الأوربية، وحاول إصلاح أجهزة الدولة المركزية، كما وضع الأوقاف تحت إشرافه، ووجه ضربة شديدة إلى نفوذ رجال الدين، وأنشأ مجلس الأحكام العدلية، وقلد الأوربيين في ملبسه وشكله فقص لحيته وارتدى الطربوش والبنطلون[1].

السلطان عبد المجيد الأول (١٢٥٥ ـ ١٨٣٩/١٢٧٧ ـ ١٨٦٠ م)

تولى الخليفة الحكم بعد وفاة أبيه، وقد واجه مشكلة هزيمة القوات العثمانية في معركة نصيبين (نزيب) وتدخل الدول الأوربية بشأن وقف محمد علي من التوسع، وإرجاعه إلى مصر وتم الاتفاق بين انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا في لندن عام ١٨٤٠/١٨٥٦ بضرورة انسحاب محمد علي من جميع الأراضي التي احتلها وعودتها للدولة العثمانية وإعطائه مصر ولاية وراثية له ولأولاده من بعده. وأجبر محمد علي على تنفيذ الاتفاق[2].

وتم كذلك في عهده إلغاء معاهدة خونكار اسكلاسي التي عقدت مع روسيا عام ١٨٣٣ وتنص المعاهدة على أن تبقى المضائق مقفلة أمام جميع الدول بدون استثناء وقد عرفت المعاهدة بمعاهدة المضائق ١٢٥٧هـ/١٨٤١م[3].

وخلال حكم السلطان عبد المجيد جرت حرب طائفية بين الدروز والموارنة، فقد دعمت انجلترا الدروز، في حين دعمت فرنسا الموارنة، واعتدى الدروز على الموارنة عام ١٨٤١/١٢٥٧ وقتل فيها عدد

---

(١) Shaw, Sranforad, op.cit P.61.

(٢) Hurewitz, J.C, Diplomacy in the Near and Middle East, 2 vols. Newyork 1956, vol 1 116 - 119.

(٣) Ibid, P.123.

كبير من الموارنة، وحصلت خلافات حول أوضاع جبل لبنان ومن سيحكمه، وأصر الدروز أن يكون الموارنة تحت حكمهم غير أنهم رفضوا ثم احتلت الدولة العثمانية منطقة جبل لبنان، وشكل مجلس يضم المجموعتين غير أن الاعتداءات[1] ظلت مستمرة. حتى عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م وتدخلت فرنسا وأجبرت السلطان على تعيين قائمقام ماروني.

كما انتفض سكان وأهالي الأفلاق والبغدان لتكوين دولة واحدة، فأرسلت الدولة العثمانية جيشاً لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، غير أن روسيا تدخلت واحتلت منطقتي الأفلاق والبغدان، وكادت تقع الحرب بين الطرفين، غير أن اتفاقاً قد عقد بين الجانبين في بلطة ليمان قرب استانبول عام ١٢٦٥ هـ/١٨٤٩ ينص على أن يبقى تعيين أمراء الإقليمين من حق الدولة العثمانية، وأن يبقى فيهما جيش عثماني روسي لمدة سبع سنوات حتى يستقر الوضع[2].

حرب القرم:

كانت فرنسا بحكم الامتيازات القنصلية تملك الإشراف على الكنائس في القدس وقد حصلت روسيا على هذا الإشراف أثناء حروب نابليون، فلما انتهت فرنسا من حروبها أرادت العودة إلى الإشراف على الكنائس، وحصل خلاف بين رجال الكنائس الكاثوليك والأرثوذكس، فشكلت الدولة العثمانية لجنة من رجال الكنائس من مختلف المذاهب، فأقروا بحق فرنسا، وهددت روسيا بالحرب، وحاولت روسيا إعادة معاهدة خونكار اسكلاسي فلم يوافق السلطان على ذلك. وحاولت روسيا الاستعانة بانجلترا وفرنسا فلم يوافقا على العرض الروسي.

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٢٩٠ ــ ٢٩٥.
(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٧٦ ــ ١٧٧.

كما رفض السلطان العثماني حق حماية روسيا للنصارى المقيمين في الدولة العثمانية. وأعاد السلطان رشيد باشا إلى الصدارة العظمى وهو من المعادين لروسيا[1].

هددت روسيا باحتلال الأفلاق والبغدان، وحركت الجيوش الروسية، واحتلت الإقليمين المذكورين، وتدخلت الدول الأوربية (النمسا وبروسيا وانجلترا وفرنسا) غير أن وساطة هذه الدول باءت بالفشل. واستمرت المعارك الحربية بين روسيا والدولة العثمانية ولم تجد محاولات الصلح. وكان موقف فرنسا وانجلترا ضد روسيا خوفاً على مصالحها لا حباً بالمسلمين. وجرى اتفاق بين فرنسا وانجلترا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى بمساعدة الدولة العثمانية ضد روسيا وعدم تمكين الأخيرة من ضم أي جزء من الدولة العثمانية إليها. واستمرت روسيا في حربها إلا أن المساعدات والإمدادات التي وصلت للعثمانيين جعلت روسيا تنسحب من المناطق التي احتلتها ونقلت الدول المتحالفة إلى أرض روسيا. وأخيراً تم عقد معاهدة باريس عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م.

وتنص المعاهدة على ما يلي:

١ ـ تخلى المناطق التي احتلت أثناء الحرب من كلا الطرفين، ويطلق سراح الأسرى ويصدر عفو عام عن جميع الذين تعاونوا مع خصوم دولهم.

٢ ـ تطلق حرية الملاحة في البحر الأسود للدول جميعاً، ولا تنشأ فيه قواعد بحرية.

٣ ـ تطلق حرية الملاحة في نهر الدانوب.

٤ ـ تبقى الأفلاق والبغدان تحت حماية الدولة العثمانية.

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٢٦ ــ ٣٢٧.

٥ ـ تبقى الصرب مرتبطة بالدولة العثمانية، ولها استقلال ذاتي.

وأوجدت الدول الأوربية مشكلات في الصرب والجبل الأسود والبوسنة والهرسك لتفصلها عن الدولة العثمانية، فبدأت تقوم الثورات بدعم من الدول الأوربية، بل إن الدول الأوربية كانت تمنع الدولة العثمانية من قمع هذه الثورات[١].

وقد حدث في أواخر أيام السلطان عبد المجيد اعتداء الدروز على الموارنة وقيام الفتنة الطائفية في الشام والتي أدت إلى مقتل عدد كبير من الموارنة الذين ابتدؤوا بالعدوان، وربما كان بتحريك من الدول الكبرى، واستطاعت الدولة العثمانية القضاء على الفتنة، غير أن الدول الكبرى وخاصة فرنسا أرسلت جيوشها واحتلت بيروت وأجبرت السلطان العثماني على منح جبل لبنان الاستقلال الذاتي ويرأسه رجل نصراني لمدة ثلاث سنوات ولا يحق عزله إلا بموافقة الدول الأوروبية[٢].

وفي عهده تم إصدار مرسوم كلخانة ١٨٣٩ ويقضي بإحداث تغييرات في نظام الدولة من حيث القيام بالإصلاحات وأهم ما جاء فيه:

١ ـ ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم.

٢ ـ ضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب.

٣ ـ ضرورة توفير نظام ثابت للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة، بل تحدد مدتها بفترة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات.

فقد أكد المرسوم لأول مرة المساواة بين جميع رعايا السلطان

---

(١) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، حـ ١، ص ٢٢٨.

(٢) د/محمد أنيس و د/السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ص ١١٦.

أمام القانون[1]. ولذا فقد رفض المسلمون والمحافظون هذا المرسوم.

كما تمخضت حرب القرم عن صدور المرسوم الهمايوني ١٨٥٦ إثر أزمة القرم وقد تكررت فيه الضمانات السابقة، وأضيف إليه بعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام ومساواة جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات[2].

وقد نصت الوثيقتان (خطي شريف كلخانة ١٨٣٩) وخطي همايوني (١٨٥٦) واللتان صدرتا عن السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ ـ ٨٦١) بأن الدولة كانت تراعي الأحكام الشرعية فبلغت قمة المجد. ومنذ مائة وخمسين سنة أهملت الإدارة الأحكام الشرعية بسبب ما طرأ من الحوادث. لهذا تحولت قوة الدول إلى ضعف، وأية دولة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تؤول إلى الاضمحلال. ومن هنا يتضح لنا أن المجد الذي حققته الدولة العثمانية كان مرده التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وأن الضعف والاضمحلال الذي أصابها نشأ من إهمالها تطبيق مبادئ الشريعة[3].

توفي الخليفة العثماني عبد المجيد في ١٧ ذي الحجة عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م وتولى بعده أخوه عبد العزيز في أواخر عام ١٢٧٧هـ.

السلطان عبد العزيز ١٢٧٧ ـ ١٨٦١/١٢٩٣ ـ ١٨٧٦

تولى الحكم بعد أخيه في أواخر عام ١٢٧٧هـ. وفي عهده قامت ثورة في جزيرة كريت وأخمدت عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٣م. وتم فتح

---

(١) Marriot, op.cit. P.251.

(٢) Miller, wilham, The ottoman Empire and its Successons 1800 - 1927 London 1966 P.204 - 207.

(٣) د/عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦١، ص ٢٧ ـ ٣١.
د./عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، جـ١. ص ٢٣٠.

قناة السويس عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٩م، وصدرت مجلة الأحكام العدلية وقانون التجارة البحرية في أوائل عهده، وزار أوربا وفكر في الاستفادة من خلاف الدول الأوربية فيما بينها، لكنه وجد أنها تتفق جميعاً ضد الدولة لأنها دولة إسلامية، ولم يستطع الأوربيون أن ينسوا الحقد الصليبي المغروس في نفوسهم، غير أنهم كانوا يختلفون فيما بينهم حسب مصالحهم الخاصة. وتعرض السلطان للشائعات بالتبذير والإسراف، فعزلوه عام ١٢٩٣ هـ/١٨٧٦م وقتل بعد ذلك. وتولى أمر الخلافة بعده ابن أخيه عبد المجيد وهو مراد الخامس والذي لم يعمر طويلًا فقد حكم مدة ثلاثة أشهر وعزل بسبب اختلال عقله كما أشيع في حينه، وبويع بعده أخوه عبد الحميد الثاني. وسنفرد للسلطان عبد الحميد فصلًا خاصاً يتناول عصره والتحديات التي واجهها[1].

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٣٠ ـ ٣٥٠.